

تناقض آراء ابن عصفور في مسائله الصرفية في كتابه الممتع

م.م. فاضل نواف ذياب
جامعة الانبار - كلية الاداب

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه الأمين.

وبعد:

فإن التصريف علم يبحث في أحكام بنية الكلمة العربية، وميزانها الذي تعرف به الحروف الأصلية والزائدة منها وما يعتري الكلمة من صحة وإعلال وإبدال، ولا يصل إلى معرفة الاشتراق إلا به، فهو أشرف علوم العربية منزلة وأجلها قدرًا، وكان لهذا الشرف بين علوم العربية ميدانه الواسع، لأنه يتصبّ في تقويم اللغة وإتقان قواعدها ومعرفة ذوات الكلم في أنفسها.

ولا يخفى على متبع أن علوم العربية قد نالت نصيبها الوافر من العلماء الذين ما بخلوا في بسط هذه العلوم من نحوها وصرفها وأفظعوا بها وبحثوا فيها كل دقة، ووضعوا مصنفاتهم لكل علم. ولعل ابن عصفور الاشبيلي كان من علماء العربية لمع بدره ورفاقت رايته عاليًا له آراءه في كل علم وصنف الكثير من المصنفات النحوية والصرفية. ونقف عند أحدها وهو (الممتع في التصريف) وهذا المصنف في علم التصريف خاصة جمع فيه آراء من سبقوه ونهل من مصنفاتهم وكانت راقد في هذا الميدان، فهو يعتمد بذكراً الأصول العامة للاستدلال بها على المسائل الصرفية واعتماده على حجج منطقية في معارضته ورفضه بعض الأقوال، ويعتمد على السماع إذا صحت فيه رواية النقل والفصاحة كي يرجح بها الأقوال، بالإضافة إلى أنه كان يحمل المسائل الصرفية على القياس ويتخذ حجة في ترجيح الآراء، ويرى أن ما أجمع عليه العلماء حجة في التوجيه والاستدلال لبعض المسائل الخلافية لأن رأي الجمهور هو الرابع في كثير من الأقوال.

فاستعرض ابن عصفور مسائله الصرفية في كتابة (الممتع) مستدلاً لها بالتعليق والحجج والأدلة، وكان من كتبه ذات الأهمية البالغة الذي أعجب به لاحقيه من العلماء، ومنهم أبو حيان فعلم عليه ثم لخصه في كتاب سماه (المبدع). مع كل هذه الجهود التي بذلها أبو الحسن في تصنيف (الممتع) إلا أنه وقع في بعض الهاهوات التي أخذت عليه، فمن هذه الهاهوات اضطراب في بعض آراءه الصرفية، فهو يقول في مسألة ما في مكان ويخالف نفسه في مكان آخر، ولم ينفرد ابن عصفور بهذه الظاهرة إلا أن أسلافه من العلماء وقعوا في هذه الظاهرة. وسأعرض بعضًا من مسائله الصرفية التي أخذت عليه في هذا البحث. وفي الختام نسأل الله تعالى السداد في العمل والتوفيق، واليه يرجع العمل الصالح.

فينبغي أن تجعل الهاء أصلية وإلا تجعل من لفظة (الجرع) ... وإنما (الهركوله) فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك فطلي هذا تكون الهاء أصلية. إذ لا اشتراق يقضي بزيادة الهاء^(١).
وقيل بزيادتها وزونها في هذا القول (هفل)^(٢). في حين أن سيبويه لم يقل بزيادة الهاء، وقد اثبت أصحابها في (هجرع)، و هيئ^(٣) وذكر أنها على وزن (فغل)^(٤).
وكان لابن جني رأي في أن الهاءات لا تزداد في أول الكلمة. والذي قادهم إلى ذلك هو الاشتراق، ((والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم ... وليس موضع زиادتها أول الكلمة وإنما موضعها أن تقع آخرًا، فهذا ما يحمله القياس عند^(٥))).

ولم يوافق ابن الحاجب على هذا الرأي، بقوله: ((وزيدت في هركوله، وهجرع، وهلقانة لما عليه الاشتراق))^(٦). وقال أبو حيان بأصحابها^(٧).

١ - الرباعي المجرد

في أبنية الرباعي المجرد ذكر كلمة ((هيئ)) حيث جعل الهاء فيها أصلية وجعلها في بناء (فغل)^(٨). عندما عرض لها في موضع آخر قال بزيادة الهاء فيها، إذ قال: ((وما هيئ فالأكل، فيه معنى البلع، وال الصحيح أن الهاء في هيئ زائدة لوضوح اشتراقه من البلع))^(٩)، وأيضاً اقر بزيادة الهاء من (هجرع، و هركوله) وذكر قول المبرد: أنها لا تزداد في غير ذلك، أي أنها تزداد لبيان الحركة في نحو: (فة)، وارمه^(١٠). وخالف المبرد في ذلك بقوله: ((وال صحيح تزاد في غير ذلك))^(١١)، واستأنس برأي الأخفش بزيادة الهاء في (هجرع)، وهيئ، و هركوله) القائل: ((إن الهاء فيها زائدة واستدل على زيادتها بالاشتقاق فلما (هجرع) فهو الطويل، فكانه مأخوذ من (الجرع) وهو المكان السهل المنقاد، وأما (الهركوله) فهي التي تركل في مشيتها، فالهاء فيها زائدة))^(١٢).

إلا أنه انكر زيادتها بقوله: ((اما (هجرع) فوجه الجمع بينه وبين (الجرع) ليس له ذلك الوضوح الذي لـ(هيئ)

وذكر سيبويه أنها زائدة بقوله: (وأما النون فتزداد رابعة في (رَعْشَن)، وضَيْقَن، وَعَلْجَن)، فيكون وزنها (فَعْلَن)^(٢٥)، ووافق المبرد رأي سيبويه^(٢٦). وقال الزبيدي أن النون في (رَعْشَن)^(٢٧)، وفي (ضَيْقَن)^(٢٨)، و (خَلْبَن)^(٢٩)، و (عَلْجَن)^(٣٠)، زائدة للالحاق فهي على وزن (فَعْلَن)، واستدل بذلك في قول رؤبة السابق.

٣- حروف الزيادة

ذكر في باب النون في معرض حديثه عن (دُرْثُوح) ذكر أن النون فيها زائدة، إذ قال: ((وزيدت ثلاثة غير ساكنة في نحو (فَرِسَاس) و (دُرْثُوح)، أما (دُرْثُوح) فإنهم يقولون في معناه (دُرْثُوح) فيحذفون النون))^(٣١). فقد اقر بزيادتها في هذا الموضع، إلا أنه انكر في موضع آخر سابق لهذا الكلام أن تكون النون في (فرنوح) زائدة، بقوله: ((أما (دُرْثُوح) فـ(فَعْلُول) وليس النون زائدة، فيكون في معنى (دُرْثُوح) ومخالفاته في الأصول، كـ(سَبَط) و (سَبِطَر) وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد وهو (فَعْلُول)))^(٣٢). وقال الزبيدي: (الدُرْثُوح بالنون مع ضم أوله، وحكي جماعة فيه الفتح أيضاً، فوزنه (فَعْلُول) لأن نونه زائدة، فلا يرد ضابط (فَعْلُول)، وحكي أبو حاتم جمعه على (دُرْانِح) وانشد: ولما رأتَ أَنَّ الْحَوْفَ اجْبَتْنِي سَقَنْتِي عَلَى لَوْح دِمَاءِ الدُّرْانِح))^(٣٣).

وذكر سيبويه أن نونها زائدة بقوله: (والدُرْثُوح) من (دُرَّاح) وهو (فَعْلُول)^(٣٤) فالنون فيها زائدة، إنما قضي بزيادتها الاشتغال مع أنها ثلاثة غير ساكنة والقياس فيها أن النون إذا كانت ثلاثة ساكنة وكانت الكلمة على خمسة أحرف كانت النون زائدة^(٣٥). وقال أبو حيان أن النون في (دُرْثُوح) غير زائدة، وجعلها على وزن (فَعْلُول)، فالنون أصلية^(٣٦). والراجح أن النون في (دُرْثُوح) أصلية غير مزيدة فوزنها ((فَعْلُول) فهو أكثر استعمالاً من وزن (فَعْنُول) والقياس يقضي على أنها غير زائدة.

٤- الإبدال

عرض في باب الإبدال أن الهمزة تبدل من الواو المضمومة حشو، بقوله: ((فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة بشرط أن تكون الضمة لازمة وإلا يمكن تحفيتها بالإسكان))^(٣٧).

واسئنس في ذلك بقول المازني: في جمع (نار: أَنْوَرُ)، (دار: أَنْوَرُ)، (وثوب: أَنْوَبُ)^(٣٨)، واستدل على هذا بقول معروف بن عبد الرحمن:

لكل حال قد لبستَ أَنْوَبَا

فالهمز في الواو المضمومة مطرد لاستقبال الضمة في الواو. ويعقب على ذلك (لو أمكن تسكين الواو لم تبدل همزة)^(٣٩)، لأن قبلها متحركا نحو قولهم: (سُورُ) في جمع (سوار)، وعرض ذلك خلال بحثه إعلال الاسم الأجوز ونقض هذه القاعدة بكلام له في موضع آخر، فقال: ((وقد يجوز أن تبدل الواو همزة وإن أمكن

ويرى الزبيدي الاختلاف في هاء (هِجْرَع) يعود إلى أن الهاء زائدة للالحاق، لأن الهرج الطويل^(٤٠)، ونظير (هِبْلَع، وَهِجْرَع) (هِجْرَع) فهو الجبان على وزن (هَفْلَع) من الجزء، هاؤه بدل من الهمزة^(٤١). يتضح من ذلك أن رأي ابن جني هو الأقرب إلى الصواب، لأن الهاء تزداد في آخر الكلمة ليس في أولها وهذا عليه أكثر العلماء، وجعلت على وزن (هَفْلَع) وهو الأكثر استخداماً من (هِفْلَع).

٢- في أبنية الأسماء

قال: ((إن المزيد الثلاثي ما كان يجيء على (فَعْلَن) ولم يجيء إلا صفة نحو: رَعْشَن، وضَيْقَن))^(٤٢)، ويعضد هذا في قوله عن النون: ((وزيدت رابعة في: رَعْشَن، وَعَلْجَن، وضَيْقَن))^(٤٣). وفي ضوء هذا الكلام نلاحظ إقراره زيادة النون في (ضَيْقَن) وأخواتها. إلا أنه ذهب في موضع آخر ورجح فيه أن تكون النون أصلية، بقوله: ((منهم من جعل نونه زائدة لأنه: الذي يجيء مع الضيف فهو راجع إلى معنى الضيف، ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية.

وهو أبو زيد - وحكي من كلامهم: ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ، إذا كان ضيفاً مع الضيف فضَيْقَنَ على هذا المذهب: قَيْعَلُ، وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى، وبقيه أيضاً أن باب النون لا تكون في مثل هذا إلا أصلية، وأيضاً فان نونه إذا كانت زائدة كان وزنه: فَعْلَن، وفيقل أكثر من فَعْلَن))^(٤٤).

قال أبو عثمان المازني: (أن النون في (رَعْشَن) زائدة لأنها مشتق من الرعشة، واستدل على ذلك بقول رؤبة^(٤٥).

من كل رعشاء وناج رَعْشَن^(٤٦) فالاشتقاق يقضي بالزيادة على الحرف، (وقوله رعشاء في معنى (رَعْشَن) يدل على زيادة النون في (رَعْشَن) ومثاله (فَعْلَن)^(٤٧). ومثل (رَعْشَن)، (ضَيْقَن) قال أبو عثمان بزيادة النون فيه لأنه من الضيف^(٤٨).

وذهب أبو زيد إلى أصلالة نونه، ((لأنه يقال: ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ: إذا جاء ضيفاً مع الضيف))^(٤٩)، فيكون وزن (ضَيْقَن) على هذا الرأي (قَيْعَل).

ورجح أبو الفتح قول أبي زيد لمطابقته المعنى كما قال الشاعر:

إذا جاء ضَيْقَنَ جاء للضيف ضَيْقَنَ فَلَوْدَى بما ثُقْرَى الضيوف الضيافين^(٤١)

فالضيوف: هو الذي يجيء مع الضيف، فإن (ضيوفنا) على وزن (قَيْعَل) فالنون على هذا الرأي ليست زائدة وإنما أصلية.

وقد قبل إنها زائدة حيث جاء على وزن (فَعْلَن)، عَلْجَن، وَخَلْبَن، واستدل على زيادتها بقول رؤبة^(٤٣):

وخلطت كل دلاث عَلْجَن تخلط خرقاء اليدين خَلْبَن^(٤٤)

فالنون في هذا زائدة.

فرارا من اجتماع الساكنين نحو ما حكى عن أيوب السختياني من انه قرأ (ولا الضاللين)^(٤٤)، فهمز الألف وحركتها بالفتح لأن الفتح أخف الحركات، ونحو ما حكى أبو زيد من قوله (شابة، ودابة)، وأنشدت الكافة^(٤٥):

خاطمها زَمْهَا أَنْ تَذَهَّبَا

^(٤٦)

أراد (زمها) فأبدل فهمز^(٤٧).
إلا انه نقض قوله هذا بقول آخر حيث قال: ((بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر، ومن هذا القبيل جعل ابن جني قول الراجز^(٤٨):

من أَيِّ يَوْمَيِّ مِنَ الْمَوْتِ أَفَرِ

أَيُومٌ لَمْ يُقْدِرْ أَمْ يَوْمٌ قَدِيرٌ

وذلك أن الأصل ((أيوم لم يقدر أم يوم)) فأبدلت الهمزة ألفاً، وإن كان قبلها ساكن على حد قولهم في المرأة:

^(٤٩)

المرأة، ومثار: مثار^(٥٠)).

وقلبت الألف همزة فرار من النقاء الساكنين، ولم يفعل ذلك فيما منع منه مانع^(٥١). فهمز الألف لمحاجورته حرف مفتوح قبله، فجاز همزها، فحملت على ذلك قراءة أبو أيوب السختياني: (ولا الضاللين) بالهمز^(٥٢). فقيل لأبيوم لم همزت: فقال: إن المدة التي مددتموها انتم لتجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت^(٥٣).

٧- باب الإبدال

ذكر في باب الإبدال انه لا يجوز إبدال الهمزة من الواو في (وشاح)، أن تقاس على (ويتح) فلا تهمز، بقوله: ((فكمما أن الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة)) فيعمل ذلك بـ((الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو: (طي) وذلك أن الحركة في النية بعد الحرف)).^(٥٤)

فلعله كان يرى أن القياس لا يجوز هنا فالتشابه غير تمام، ولا يتم إلا إذا قيست الواو المكسورة على الواو الساكنة وبعدها ياء كما قال أن الحركة في النية بعد الحرف، فنراه يعارض ذلك ويقول: ((وان كانت مفتوحة لم تهمز، إلا حيث سمع لأن الفتحة بمنزلة الألف، فكمما لا تستنقض الألف والواو في نحو (عاود) وأمثاله فكل ذلك لا تستنقض الواو المفتوحة، والذي سمع من ذلك: (أجم) في (وجم)، وأنـة) واصله (ونـة) من الـونـيـ وهو القتور)).^(٥٥)

فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو، فالفتحة هي بعد الواو، والألف هنا قبل الواو، فلا يجوز أن يقال (عاءـد) لأن الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تهمز، فمن باب أولى عدم همزها إذا وقعت حشوا في الكلمة.

قال سيبويه: ((تبديل الهمزة من الواو إذا كانت فاء، نحو: (أجوه، وأسادة، وأعد) والأصل فيها: (وجوه، ووسادة، و وعد)، فهو مطرد في المضمومة، ولكن ناسا كثيرا يجرؤن الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، فمن ذلك قولهم: (إسادة، وإعاء)، وأنشد بيته ابن مقبل^(٥٦):

إِلَّا إِلْفَادَةً فَاسْتَوْلَتْ رَكَابِنَا

عند الجبابير البأساء والنَّعْمَ

التسكين، فقد حكى (جَوَادٌ: جُوَادٌ: وجُوَادٌ) بالهمزة وباسكان الواو^(٤٠). قال الزبيدي من العرب من يستنقض الضمة على الواو فيهمزه فيقول (أثُوب) والهمزة أقوى على احتمالها، وكذلك (دار: أدُور، وساق: أَسْوَق) واحتاج بقول معروف بن عبد الرحمن السابق، وقال أن (أدُور) جمع قلة لـ(دار) بابدال الهمزة من الواو تخفيها والأصل (أدُور)^(٤١). والمازني يرى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقلوا: (أدُور، واثُوب، واثُور)، كقول الراجز:
لكل دهر قد لبست أثُوبا^(٤٢)

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد.
وقال سيبويه: ((وتبدل الهمزة الواو إذا كانت عينا في الكلمة في (أدُور، واثُور، والنُّور) فتهمز لوقوع الضمة في الواو لأنها إذا انضمت خففت الضمة كما تخفي الكسرة في الياء)).^(٤٣)

٥- حروف الزيادة

عرض في باب الياء مسألة (شيراز) وتأصيل الياء وهي منقبلة عن الواو، بقوله: ((إن الياء في (شيراز) أصل، وهي بدل من الواو بدليل قولهم في الجمع (شواريز)، والوزن الصرافي لـ(شيراز) هو (فعال) وهذا البناء موجود، فلو كانت زائدة لأدى إلى بناء غير موجود وهو (فوعال)، فحملها على البناء الموجود)).^(٤٤)

وفي مكان آخر عرض لـ(شيراز) أن الياء بدللة من الراء، بقوله: ((وابدلت من الواو على اللزوم في (قيراط) و (شيراز)، والأصل (قيراط، وشيراز) قولهم (قراريط، وشرازيز)^(٤٥). على هذا البناء تكون (شيراز) (فعال)، وقد نرى اضطراب وتناقض رأي في هذه المسألة.

وذكر ابن جنى هذه المسألة وعرض لها بقوله: ((وقالوا: (شيراز وشرازيز) وقال بعضهم (شواريز)، فهذا كله بمنزلة: (دياوين)، لأن الياء بدل من الواو في (ديوان) بدليل قولهم (دواوين) فجرت الياء في (ديوان) مجرى الواو في (سوير) والأصل فيها (ساير)، مع أنها غير لازمة والأصل (دوآن). وقال بعضهم: (شواريز) فجعله من الواو، أو قلب الراء في قول من قال (شواريز) واؤا. ولا يجوز أن يكون قلب الراء في قول من قال: (شرازيز) واؤا، لأن الراء لم نرها قلبت واؤا في غير هذا الموضع)).^(٤٦)

وقال ابن الحاجب أن (شيراز) تجمع على (شرازيز).^(٤٧)

وعرض الزبيدي لـ(شيراز) وقال: (شيراز) جمعها (شواريز)، كميزان وموازين. وقيل: (شرازيز) واصله (شيراز) مثل دينار، ودنانير^(٤٨).

٦- إبدال الهمزة من الألف

جاء في إبدال الهمزة من الألف انه يحمل الإبدال في: (الضاللين، وشابة، ودابة، وزَمَهَا، على السماع بقوله: (فأبدلت من الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن

فإذا اكتفت الألف وأوان همزوها نحو (أوائل) واصلها (أوائل) هذا ما يراه الاخفش وكان يقول في جمع (فيعل) من (قلت : قياول) وهكذا يفعل مالم يجتمع (أوان) (٦٧).

وقد حكى أبو زيد قولهم : (سيقه: سبائق، وسيئده: سيناء) بالهمز (٦٨)، لأن الهمز هو القياس ، كما نقل عن الأصمعي ((من أنهم يقولون في جمع (عيّل: عيائل) بالهمز ولم يجتمع فيه وأوان)) (٦٩).

وبيرى سيبويه أن الحرف الذي بعد الألف يقلب همزه (٧٠).

وقال الزبيدي نقلًا عن الجوهرى انه قال عن أهل البصرة أنهم قالوا : (إنما جمعت العرب الجيد السيد على (جيائـد ، وسيـانـد) على غير قياس لأن جمع (فيعل) فياعـل بلا هـمز) (٧١).

٩ - إبدال الياء

في باب الإبدال عرض لإبدال الياء، إذ قال ((وابدلت أيضاً من الميم الأولى في (ديماس) هرباً من التضييف واصله (ديماس) بدليل قوله في الميم (دماميس) (٧٢). فيكون الوزن الصrfi لـ(ديماس) على هذا الرأي هو (فعـال) إلا أنه أقر في كلام سابق أن وزن (ديماس) هو (فيـعل) (٧٣) غير مبدل من الميم.

قال المازني ((إذا وجدت الياء ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة)) (٧٤) فلن زiadتها حملًا على ما عرف اشتقاقه . وبرى ابن حني أن الياء في (ديماس) لابد من أن تكون بدلاً من الميم بدليل قوله (دماميس) وهي بمنزلة ياء (دينار) لأنك إن لم تقل بذلك لزمك أن تجعله (فيـعلـا) غير مبدل وهذا إنما جاء على قلته في المصادر نحو: قاتلـه قـيتـالـا، وـ(ديـمـاسـ) ليس بمصدر فتحمله على باب (قيـتـالـ) من هنا لزم أن يكون كـ(دينـارـ) (٧٥). وذكرها سيبويه غير مبدل من الميم يجعلها على وزن (فيـاعـيلـ) (ديـمـاسـ) ف تكونـ (ديـمـاسـ) على وزن (فيـعلـ) (٧٦). وقال ابن الحاچـبـ أنها مبدلـ منـ المـيمـ بـدـيلـ أـنـ (ديـمـاسـ): دـمـامـيسـ (٧٧).

وذكر الزبيدي أن ياءـهـ مـبـدـلـ بـقـولـهـ (إـنـهـ مـنـ الدـمـسـ وـهـ التـغـطـيـةـ) وـقـالـواـ: يـاءـهـ بـدـلـ مـنـ المـيمـ وـاـصـلـهـ (ديـمـاسـ) (٧٨).

١٠ - إبدال التاء

ذكر في باب التاء أن إبدالـهاـ منـ الواـوـ مـطـرـدـ فيـ (افتـعلـ) وـماـ تـصـرـفـ مـنـهـ إـذـ كـانـتـ فـاؤـهـاـ وـاـوـاـنـهـوـ (أـيـنـدـ)ـ فيـ حينـ أنـ بـعـضـ الـعـرـبـ يـحـرـيـ هـذـاـ عـلـىـ القـلـبـ فـيـقـولـ (أـيـنـدـ)ـ وـلـاـ يـبـدـلـهـاـ تـاءـ (٧٩).ـ إـلـاـ أـنـهـ عـرـضـ فـيـ مـوـضـوـعـ آخرـ مـخـالـقـتـهـ لـذـاكـ فـيـ إـبـدـالـ اليـاءـ،ـ إـذـ قـالـ:ـ وـأـبـدـلـ مـنـ التـاءـ وـأـنـشـدـ بـعـضـهـ:

قامت بها تنشد كل منشدٍ

فـايـتـصـلـتـ بـمـثـلـ ضـوءـ الفـرقـ
يرـيدـ (فـائـصـلتـ)ـ فـأـبـدـلـ مـنـ التـاءـ الـأـلـىـ يـاءـ كـراـهـيـةـ
الـشـدـيدـ (٨٠).

فإذا كانت الواو أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها فيقولون في (وسادة: إسادة) وفي (وعاء: إعاء) وفي (الوفادة: إفاده)، ويقولون أيضًا: (إشاح في وشاح) (٨١).

وقال ابن جني: الواو المضمومة أنها همت لأنها أشبـهـتـ الواـوـ يـنـ وـجـرـتـ الضـمـهـ بـهـاـ مجرـىـ الواـوـ،ـ فالـواـوـ المـكـسـورـةـ عـلـىـ هـذـاـ يـجـبـ أـنـ تكونـ مـثـبـهـةـ باـجـتمـاعـ الواـوـ وـيـاءـ نـحـوـ (ويـحـ،ـ وـوـيـلـ،ـ وـيـوـمـ،ـ وـيـوـحـ)ـ فـلـاـ تـهـمـزـ،ـ وـلـكـنـهاـ هـمـزـتـ حـمـلاـ عـلـىـ حـكـمـ المـضـمـوـمـةـ،ـ لـاـنـ الـكـسـرـةـ مـسـتـقـلـةـ فـيـ الواـوـ كـمـاـ أـنـ الضـمـةـ بـهـاـ ذـاكـ (٨٢).

ونـقـلـ ماـ جـوزـهـ أـبـوـ اـسـحـاقـ فـيـ إـبـدـالـ الـهـمـزـ مـنـ الواـوـ حـشـواـ فـيـ قـولـهـ (مـصـابـ)ـ وـالـأـصـلـ (مـصـابـ)ـ فـالـهـمـزـةـ فـيـ (مـصـابـ)ـ بـدـلـ مـنـ الواـوـ فـيـ مـصـابـ (٨٣).

وـخـالـفـهـ أـبـوـ عـلـيـ وـرـدـ عـلـيـ فـقـالـ ((إـنـ الواـوـ المـكـسـورـةـ لـمـ تـهـمـزـ غـيرـ أـوـلـ فـيـ غـيرـ هـذـاـ المـوـضـعـ فـيـحـمـلـ هـذـاـ عـلـيـهـ،ـ وـإـذـ كـانـ هـمـزـهـاـ وـهـيـ أـوـلـ غـيرـ مـطـرـدـ فـهـمـزـهـاـ حـشـواـ خـطـاـ)) (٨٤)ـ وـأـثـنـيـ أـبـوـ الـفـتحـ عـلـىـ رـأـيـ أـبـوـ عـلـيـ.

٨ - في إبدال الهمزة في الواو

أقر على عدم الهمزة في (سبائق، وسياند) فاستأنس بذلك برأي الاخفش الذي يقضي بعدم الهمز، فهو لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف منه بين واوين (٨٥). بيد انه خالف هذا الرأي وتعرض له في موضع آخر فرفضه بقوله: (وزعم أبو الحسن الاخفش انه لا يجوز قلب الواو همزه إلا إذا اكتفت الجمع وأوان، نحو (أوائل) واصلها: (أوائل)).

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي، من قوله في جمع (عيّل): (عيائل) بالهمزة ولم تكتتف ألف الجمع وأوان، فدل ذلك على أن العرب استنقلت في هذا وأمثاله اكتتف ألف الجمع حرفاً على (٨٦).

وقال ابن جني ((إذا ورد جمع على مثل مفأعلى وقد اكتتف ألفه وأوان أو ياءـانـ، أو يـاءـ أوـاـنـ بـيـنـ الفـ جـمـعـ وـالـطـرـفـ إـلـاـ حـرـفـ وـاـحـدـ وـهـوـ يـاءـ أوـاـنـ يـقـلـبـ))ـ وـقـلـبـهـ ذـهـبـ إـلـيـهـ فـاسـدـ،ـ بـدـلـيـلـ ماـ حـكـاهـ المـازـنـيـ عـنـ أـلـفـ بـيـنـ حـرـفـ عـلـهـ وـهـيـ شـبـهـةـ بـهـمـاـ وـالـثـانـيـ منـ حـرـفـ الـعـلـةـ يـلـيـ الطـرـفـ وـذـلـكـ مـاـ يـضـعـفـهـ،ـ هـرـبـاـ مـنـ ذـلـكـ إـلـىـ الـهـمـزـةـ وـاـصـلـهـ ذـلـكـ تـغـيـرـ إـنـمـاـ هـوـ لـمـ اـجـمـعـتـ فـيـهـ وـأـوـانـهـ (أـوـاـلـ)ـ وـأـصـلـهـ (أـوـاـلـ)ـ فـلـمـ اـجـمـعـتـ الـواـوـ وـلـيـسـ بـيـنـهـمـ إـلـاـ الـأـلـفـ وـهـوـ حـرـفـ الـتـلـفـ لـيـسـ بـحـاجـزـ حـصـبـينـ وـوـلـيـتـ الـأـخـرـةـ مـنـ الـواـوـيـنـ آخرـ الـكـلـمـةـ هـمـزـوـهـ) (٨٧).

وـأـصـلـهـ ذـلـكـ كـلـهـ (قوـاـلـ،ـ وـبـوـأـيـعـ،ـ وـقـيـاـوـلـ،ـ وـبـيـتـائـعـ)ـ فـلـمـ وـقـعـتـ الـأـلـفـ بـيـنـ حـرـفـ عـلـهـ وـهـيـ شـبـهـةـ بـهـمـاـ وـالـثـانـيـ منـ حـرـفـ الـعـلـةـ يـلـيـ الطـرـفـ وـذـلـكـ مـاـ يـضـعـفـهـ،ـ هـرـبـاـ مـنـ ذـلـكـ إـلـىـ الـهـمـزـةـ وـاـصـلـهـ ذـلـكـ تـغـيـرـ إـنـمـاـ هـوـ لـمـ اـجـمـعـتـ فـيـهـ وـأـوـانـهـ (أـوـاـلـ)ـ وـأـصـلـهـ (أـوـاـلـ)ـ فـلـمـ اـجـمـعـتـ الـواـوـ وـلـيـسـ بـيـنـهـمـ إـلـاـ الـأـلـفـ وـهـوـ حـرـفـ الـتـلـفـ لـيـسـ بـحـاجـزـ حـصـبـينـ وـوـلـيـتـ الـأـخـرـةـ مـنـ الـواـوـيـنـ آخرـ الـكـلـمـةـ هـمـزـوـهـ) (٨٨).

٤. وقد تبين أن الياء في الكلمة (شيراز) أصلية وقد أبدلت من الواو، فوزنها (فعال).
٥. وفي الكلمة (ديماس) تبين أن الياء مبدلية من الميم بدليل أن وزنها (فعال).
٦. ظهر أن التاء في (كتا) أصلية غير مزيدة للثانية، وهي بدل من لام الفعل فوزنها (فتحى)، لأن تاء الثانية لا تكون وسطاً، وزن (فتحى) ليس من الأبنية.

مصادر البحث

القرآن الكريم

١. إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) دار التربية - مطبعه منير بغداد-١٣٩٧هـ ١٩٧٧.
٢. إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العانى بغداد - ١٣٩٧هـ ١٩٧٧.
٣. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بناني العليلي، مطبعة العانى بغداد - ١٤٠٢هـ ١٩٨٢.
٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) مطبعه الكويت - ١٣٨٥هـ ١٩٦٥.
٥. الخصائص: أبو الفتح ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد على النجار - دار الهدى ط ٢ بيروت.
٦. ديوان رؤبه بن العجاج (مجموعه أشعار العرب - ج ٢ نشره ولم بن الورد البروسي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت - ١٩٧٩م).
٧. سر صناعة الأعراب: ابن جنى ت ٣٩٢ هـ) تحقيق الأستاذ مصطفى السقا مطبعة الحلبي
٨. شرح شافيه ابن الحاجب رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محى الدين، مطبعه حجازي.
٩. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٢ هـ) عالم الكتب مكتب النهضة العربية ط ١ - بيروت - ١٤٠٨-١٤٠٢م.
١٠. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) - إسماعيل بن حماد الجوهرى (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق احمد عبد الغفور العطار القاهرة - ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م.
١١. الكتاب - سيبويه (ت ١٨٠ هـ) علق عليه ووضع فهارسه د. أميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية ط ١ - بيروت - ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
١٢. لسان العرب - ابن منظور (ت ٧١١ هـ) دار صادر بيروت - ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.
١٣. المبدع في التصريف - أبو حيان الأندلسى - ت ٧٤٥ هـ) تحقيق: عبد الحميد لسيد طلب مكتبه دار العروبة - ط ١ - الكويت - ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
١٤. مجالس ثعلب - احمد بن يحيىالمعروف بثعلب (ت ٢٩١ هـ) تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف - ط ٤ - القاهرة - ١٩٨٠م.

قال سيبويه ((فتبدل التاء مكان الواو فاء في (أَئِدَّ، وَائِمَّ، وَائِلَّ، وَثَرَاتَ، وَثَجَاهَ)، لأن هذه الواو ضعف هنا فتبديل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكفلها مع الضغط الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوا في لزوم البديل لما اجتمع فيها فأبدلوا حرفاً أجد منها لا يزول وهذا كان أخف عليهم))^(٨١).

ويرى المبرد أن التاء تبدل من الواو والياء في مقتول وما تصرف منه إذ قال: ((اعلم إذا قلت: افتغل ومتغل وما تصرف منه فإن الواو في هذا الباب تقلب فيه تاء وذلك الاختيار والقول الصحيح وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قوله: أَلْتَجَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ لَوْجٍ وَكَذَلِكَ فَلَانْ تَجَاهَ فَلَانْ وَهُوَ (فعال) من الوجه والتراش من ورثت، والتخلة من الوخامة وهذا أكثر من أن يخصى فلما صرت إلى افتغل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها لما يلزم من الانقلاب بالحركات قبلها وكانت بعدها تاء لازمه فقلبوها تاءً وادغموها في التاء التي بعدها وذلك قوله: أَئِدَّ، وَائِنَّ))^(٨٢).

١١ - زيادة التاء

زعم أبو الحسن أن التاء لا تقع زائدة في حشو الكلمة وذلك من خلال كلامه عن (كتا) ودفع أن تكون التاء زائدة فيها بقوله ((إن التاء لا تزاد حشو))^(٨٣) وهذا الكلام يخالف ما كان يقره في باب التاء ونقشه إذ قال ((أن التاء زائدة في (افتغل واستئتعل) وما تصرف منها))^(٨٤).

وكان سيبويه يرى أن التاء في (كتا) مزيدة لأنها ملحقة للثانية وكذلك تاء (اخت، وبنت، وثنتين) زائدات لأنهن لحقن للثانية وبنين بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة. كما بنى (ستيبة) بناء (جذلة)^(٨٥). إلا أن ابن جنى كان يرى التاء في (كتا) غير مزيدة وهي من أصل الكلمة وقال أنها بدل من لام الفعل فوزنها (فتحى)^(٨٦). وأثنى ابن الحاجب على هذا الرأي واعتراض على قول سيبويه بأن التاء في (كتا) ملحقة للثانية. إذ قال ((أن تاء الثانية لا تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً ف تكون على وزن (فتحى)) وهذا ليس من أبنيتها)^(٨٧).

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث اعرض بعض النتائج التي لاحت في افقه وأبرزها:-

١. في الرابع المجرد، تبين أن الهاء في (هيلع ، هجرع) أصلية غير زائدة لأنها على وزن (فتحى) وهذا البناء أكثر استخداماً من وزن (فتحى).
٢. في أبنية الأسماء ظهر أن النون في (ضيفن ، رعشن ، خلين ، علجن) زائدة لدلالة الاستئناق على زياتها ، فهي على وزن (فتحى).
٣. جاء في حروف الزيادة أن النون في (درثوح زائدة، فتبين أنها غير زائدة فوزنها (فتحى)، والقياس يقضي بعدم زياتها ، وهذا الوزن أكثر استعمالاً من وزن (فتحى)).

١. الممتنع: ٢٧٠/١.
٢. الممتنع: ١١٨/١.
٣. الناج: ٣٧٥/٦ (ذروج).
٤. الكتاب: ٤٦٤/٤.
٥. ينظر: الكتاب: ٤٦٤/٤، والمنصف: ١٣٦/١.
٦. ينظر: المبدع: ٧٧.
٧. الممتنع: ٣٣٥/١.
٨. المنصف: ٢٨٤/١.
٩. الممتنع: ٣٣٦/١.
١٠. الممتنع: ٤٦٨/٢.
١١. الناج: ١٠٩/٢ (ثوب)، ٣١٨/١١ (دور).
١٢. المنصف: ٢٨٤/١، وينظر: الكتاب: ١٨٥/١، ومجالس ثعلب: ٣٧٢-٣٧١، واللسان (ثوب)
١٣. الممتنع: ٤٩٣-٣٦٠/٤.
١٤. الممتنع: ٢٨٩/١.
١٥. الممتنع: ٣٧٠/١.
١٦. الممتنع: ٣٢٣/٢.
١٧. ينظر الإيضاح: ٤٠١/٢.
١٨. الناج: ١٧٧/١٥ (شرز).
١٩. سورة الفاتحة الآية: ٧.
٢٠. ينظر الخصائص: ٤٨/٣، والمنصف: ٢٨١/١، وسر الصناعة: ٨٢/١، وشرح الشافية: ٢٤٨/٢، واللسان (زم)
٢١. الممتنع: ٣٢٠/١.
٢٢. ينظر الخصائص: ٩٤/٣، وسر الصناعة: ٨٥/١.
٢٣. الممتنع: ٣٢٢/١.
٢٤. ينظر الخصائص: ٩٥/٣، والإيضاح: ٣٦٤/٢.
٢٥. إعراب ثلاثين سورة: ٤٥، ومختصر ابن خالدية: ١، والمحتسبي: ٤٦/١، وإعراب النحاس: ١٢٦/١.
٢٦. إعراب ثلاثين سورة: ٤٥.
٢٧. الممتنع: ٣٣٤/١.
٢٨. الممتنع: ٣٣٥/١.
٢٩. الكتاب: ٤٧٤/٤، وينظر: المنصف: ٢٢٩/١، وشرح المفصل: ١٤/١٠.
٣٠. الممتنع: ٢٢٩/١.
٣١. المنصف: ٢٢٩/١.
٣٢. الممتنع: ٢٢٠/١.
٣٣. المنصف: ٢٣٠/١.
٣٤. الممتنع: ٣٣٨/١.
٣٥. الممتنع: ٣٤٥-٢٤٤/١.
٣٦. الممتنع: ٤٤٦/٤، وينظر الإيضاح: ٤٤٦/٢.
٣٧. المنصف: ٤٥/٢.
٣٨. المنصف: ٤٦/٢، وينظر الإيضاح: ٤٤٦/٢.
٣٩. ينظر: الكتاب: ٥١١/٤.
٤٠. الناج: ٢٢٥/٨ (سود).
٤١. الممتنع: ٣٧٥/١-٣٧٦.
٤٢. الممتنع: ٩٨/١.
٤٣. المنصف: ١١١/١.
٤٤. المنصف: ٣٢٣/٢.
٤٥. ينظر الكتاب: ٣٨٦-٣٧٦/٤.
٤٦. الإيضاح: ٤٠١/٢.
٤٧. الناج: ٨٩/١٦ (دمى).
٤٨. الممتنع: ٣٨٦/١.
٤٩. الممتنع: ٣٧٨/١.

٥. مختصر شواد القراءات من كتاب البديع - ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) عنني بنشره براجعتا سردار الهجرة.
٦. المحتسبي في تبيان وجود شواد القراءات والإيضاح عنها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق علي النجدي عبد الفتاح شلبي عبد الحليم النجار وطبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٢٩-١٩٦٩ هـ.
٧. المقتضي: أبو عباس محمد عبد الخالق عصبي عالم الكتب بيروت.
٨. الممتنع في التصريف: ابن عصفور الشبلبي (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوه، دار الأفاق الجديدة -٣- بيروت -١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.
٩. المنصف - شرح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى مطبعة البابي الحلبي -١- مصر -١٣٢٣ هـ ١٩٥٤ م.

الهوامش

١. الممتنع: ٦٦/١.
٢. الممتنع: ٢١٩/١.
٣. ينظر المقتضي: ٦٠/١.
٤. الممتنع: ٢١٧/١.
٥. الممتنع: ٢١٩/١.
٦. الممتنع: ٢١٩/١.
٧. ينظر المقتضي: ٢٥/١.
٨. ينظر الكتاب: ٤٢٢/٤.
٩. المنصف: ٢٦/١.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٩/٢.
١١. المبدع: ١٢٣.
١٢. الناج: ٣٨٣/٢٢ (جرع).
١٣. الناج: ٤٣٩/٢٠ (هزع).
١٤. الممتنع: ٨٩/١.
١٥. الممتنع: ٢٧١/١.
١٦. الممتنع: ٢٧١/١.
١٧. ديوانه: ١٦٢، وينظر المقتضي: ٣٣٧/٣، والناج: ٢١٥/١٧ (رعش).
١٨. المنصف: ١٦٦/١.
١٩. المنصف: ١٦٧/١.
٢٠. المنصف: ١٦٧/١.
٢١. المنصف: ١٦٧/١.
٢٢. المنصف: ١٦٨/١، وينظر اللسان: ١١٣ (ضيف) والناج: ٦١/٢٤ (ضيف).
٢٣. ديوانه: ١٦٢، وينظر: الصحاح واللسان مادة (علجن)، والناج: مادة (حلب).
٢٤. المنصف: ١٦٨/١.
٢٥. الكتاب: ٣٩٨-٣٥٨/٤.
٢٦. المقتضي: ٢١٩/١.
٢٧. الناج: ٢١٦/١٧ (رعش).
٢٨. الناج: ٦١/٢٤ (ضيف).
٢٩. الناج: ٣٨١/٢ (حلب).
٣٠. الناج: ١١٠/٦ (علج).

-
٣. الكتاب: ٣٧٨-٣٦١/٤، وينظر الإيضاح في شرح
المفصل: ٤٠٧/٢.
٤. المقتصب: ٩١/١.
٥. الممتنع: ٣٨٥/١.
٦. الممتنع: ٢٧٢/١.
٧. الكتاب: ٤٦٠/٤.
٨. المنصف: ١٠٧/٢.
٩. الإيضاح: ٤٠٧/٢.